

Distr.: General
29 October 2001
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والخمسون

البند ١٣٤ (ب) من جدول الأعمال

تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط: قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في الميزانية المقترحة لقوة الأمم المتحدة في لبنان (يونيفيل) لفترة الـ ١٢ شهرا الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ (A/56/431). واجتمعت اللجنة الاستشارية، في أثناء نظرها في التقرير بممثلي الأمين العام والموظف المسؤول عن البعثة، الذين قدموا معلومات وإيضاحات إضافية.

٢ - وقد أنشأ مجلس الأمن يونيفيل بموجب قراره ٤٢٥ (١٩٧٨) المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨ للعمل في جنوب لبنان. وقد مدد المجلس ولاية البعثة عدة مرات كان آخرها بموجب قراره ١٣٦٥ (٢٠٠١) المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠١، والذي مدد فيه المجلس ولاية القوة حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢.

٣ - وإذ تذكر اللجنة الاستشارية بأن المراقب المالي أبلغ اللجنة في رسالته المؤرخة ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠١ بأن التطورات الأخيرة والمتوقعة الخاصة ببعثات حفظ السلام، (بما فيها اليونيفيل)، قد تؤثر على ولاياتها، ومفاهيمها التشغيلية، ونطاق ومدى أنشطتها واحتياجاتها من الموارد ذات الصلة. لذلك طلب المراقب المالي إلى اللجنة الاستشارية بأن توصي الجمعية العامة، كتدبير مؤقت، منح إذن بالدخول في التزامات بمبلغ إجمالي قدره ٩٩,٥ مليون دولار لمواصلة اليونيفيل لفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون

الأول/ديسمبر ٢٠٠١، إلى أن تقدم ميزانية اليونيفيل بالتفصيل إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين.

٤ - وبناء على توصية اللجنة الاستشارية (انظر A/55/874 الفقرة ١٠ (أ))، فقد أذنت الجمعية العامة بقرارها ١٨٠/٥٥ بآء المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠١ للأمين العام بالدخول في التزامات بمبلغ إجمالي قدره ٩٩,٥ مليون دولار لمواصلة اليونيفيل للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، وإصدار قرار بقسمة هذا المبلغ على الدول الأعضاء.

٥ - وتلاحظ اللجنة بأنه تم قسمة المبالغ البالغ إجماليها ٣ ٢٦٢ مليون دولار على الدول الأعضاء فيما يتعلق باليونيفيل منذ إنشائها وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، وأنه بلغ إجمالي التبرعات التي تم تلقيها حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، ٣ ٠١٨,٩. وتبلغ الأرصدة غير المدفوعة ٢٤٣,١ مليون دولار.

٦ - وبلغت الأرصدة النقدية لليونيفيل ١٠٧,٧ مليون دولار في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن البلدان المساهمة بقوات قد تلقت مبالغ إجماليها ١٨٠ ٤١١ ٩٦٢ دولار للفترة من ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، وأنه لا زال يوجد مبلغ مستحق يقدر بـ ٤٧ ٦٩١ ٨٩٢ دولار للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠١. وأبلغت اللجنة أيضا بأنه يتوقع استكمال تسديد التكاليف إلى الدول الأعضاء المساهمة بقوات بحلول نهاية السنة، رهنا بتوفر النقد.

٧ - ويبلغ إجمالي التكاليف المقدرة المقدمة من الأمين العام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، ١٠٠ ٨١٦ ١٣٦ دولار (صافيه ١٠٠ ٩٨٣ ١٣٢ دولار). بما فيه التبرعات الداخلة في الميزانية والبالغة ٢٠١ ٢٠٠ دولار. ويتعلق المبلغ الأخير بإسهام حكومة لبنان في دار اليونيفيل في بيروت منذ شباط/فبراير ١٩٩٨. وطلبت اللجنة توضيحا يتعلق بالإجراءات التي يتعين اتباعها بشأن وضع الميزانية لاحتياجات حساب الدعم الإضافية المتعلقة باليونيفيل وأبلغت بأن الأمين العام يرغب، استنادا إلى أي قرار قد تتخذه الجمعية العامة بشأن الموارد الإضافية في إطار حساب الدعم لعمليات حفظ السلام في تقسيم تمويل موارد حساب الدعم الإضافي بالتناسب والموافق عليها بين القرارات المالية المنقحة التالية لهذه البعثات، والتي سيُنظر في ميزانيتها المستكملة خلال الدورة السادسة والخمسين الحالية للجمعية العامة.

٨ - وتمثل هذه الاحتياجات المقدّرة بـ ٩٠٠ ٦١٤ ١٣٦ دولارا (صافي التبرعات البالغة ٢٠٠ ٢٠١ دولار) انخفاضاً قدره ٣٠٣ ٦٢٠ دولار أو ٣١,٣ في المائة من مجمل الموارد (الإجمالي)، قياساً بالموارد البالغة ٩٠٠ ٩١٧ ١٩٨ دولار الموافق عليها للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١. وكما هو وارد في الجدول ١ من التقرير، فإن الميزانية المقترحة تعكس انخفاضا قدره ٢٦,٧ في المائة في تكاليف الأفراد العسكريين، وانخفاضا قدره ٩,٧ في المائة في تكاليف الموظفين المدنيين، وانخفاضا قدره ٥٦,٧ في المائة في الاحتياجات التشغيلية، وانخفاضا قدره ٣,٩ في المائة في الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين؛ وتعوض هذه الانخفاضات جزئيا الزيادات في برامج أخرى.

٩ - وعلى النحو المشار إليه في الفقرة ١١ من التقرير، فإن الميزانية المقترحة تستند إلى قوام وسطي قدره ٤ ٠٥٧ فردا خلال هذه الفترة وفقا لخطة الأمين العام لإعادة تشكيل القوة والتي ستتم من خلال عدم إحلال وحدات جديدة أو تخفيض الوحدات عند تناوبها المعتاد. واستنادا إلى هذا النهج، فإن قوام اليونيفيل، الذي خُطط على مستوى ٤ ٥٤٣ فردا في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠١، سينخفض تدريجيا إلى ٣ ٦١٣ فردا في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٢ وسيصل إلى المستوى المستهدف والبالغ ٢٠٠٠ فردا في بداية الفترة المالية التالية (انظر A/56/431، المرفق الأول، جيم، الفقرة ٢).

١٠ - وستقوم بدعم اليونيفيل مؤسسة مدنية قوامها ٤٩١ موظفا، بمن فيهم ١٤٤ وظيفة دولية (٢٨ وظيفة من الفئة الفنية، و ٨٢ وظيفة من فئة الخدمات الميدانية و ٣٤ وظيفة من فئة الخدمات العامة) و ٣٣٩ وظيفة محلية. و يعكس التركيب المدني لليونيفيل المقترح انخفاضا قدره ١٧ وظيفة دولية و ٤١ وظيفة محلية. وقد أبلغت اللجنة الاستشارية أنه كان في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠١، ٣٨٤ ٤ فردا في اليونيفيل؛ ومن بين الـ ١٦١ وظيفة دولية المأذون بها، شغلت ١٣٤ منها وشُغل ٣٥٠ وظيفة من الوظائف الـ ٣٨٠ المأذون بها للموظفين المحليين.

١١ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى عدم توفر معلومات واضحة في وثيقة الميزانية بشأن السبب المنطقي للتكوين المقترح للموظفين المدنيين لليونيفيل. وتشير اللجنة إلى أن تخفيض ١٧ وظيفة دولية لا يبدو أنه يتناسب مع تخفيض عدد الأفراد العسكريين. لذلك تتوقع اللجنة اقتراح تخفيض عدد أكبر من الموظفين الدوليين للفترة المالية التي تبدأ في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢.

١٢ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه سيتم إلغاء أربع وظائف من الفئة الفنية في خلية تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام وأنه ستوكل المهام المتعلقة بإزالة الألغام إلى متعاقدين.

وأبلغت اللجنة، عند الطلب، بأن برنامج إزالة الألغام التابع للخلية تدعمه التبرعات ويمول بالكامل من خلال صندوق التبرعات الاستئماني لتقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام الموجود لدى المكتب التنفيذي لإدارة عمليات حفظ السلام. وتم الحصول على تبرع يبلغ إجماليه ٢٦٢ ٨٣٧ ١ دولارا للصندوق الاستئماني في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. وعُقد مؤتمر للجهات المانحة في بيروت في ٢١ أيار/مايو ٢٠٠١ أعلنت فيه حكومتان عن تبرعهما بمبلغ قدره ٥٠ مليون دولار لدعم عملية إزالة الألغام في لبنان؛ إلا أنه لم يسدد أي مبلغ حتى ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١.

١٣ - وتلاحظ اللجنة من الفقرة ١١ من التقرير أنه استنادا إلى مفهوم العمل، ثمة طلب أقل على الموارد في الميزانية المقترحة لصيانة واستبدال المركبات والمعدات الرئيسية، وأن الجهد الهندسي سيركز على ترميم وصيانة أماكن الإقامة الحالية. إلا أنه نظرا لتخفيض حجم القوة، فإن اللجنة تحذر مما يبدو أنه استبدال عدد كبير من مختلف أنواع المعدات؛ فقد رصد مثلا اعتماد قدره ٢٦٠ ١٤٠ دولارا في الميزانية لاستبدال ١٥٠ قطعة من أناث المكاتب، واعتماد قدره ٤٨١ ١١٧ دولارا لاستبدال ٤٠ في المائة من مواد الجرد الحالي لمعدات الإيواء.

١٤ - وأبلغت اللجنة أنه ستولي إدارة يونيفيل مزيدا من الاهتمام لإدماج تخزين قطع الغيار في المستودعات المتقدمة تكنولوجيا والتي ستجهز بنظام مراقبة الأصول الميدانية. وتدعم اللجنة هذه الفكرة من حيث المبدأ، رغم أنها تنبه إلى ضرورة إقامة هذه المستودعات في منطقة البعثة عندما يبرر ذلك فقط من وجهة النظر التشغيلية وعندما يكون ذلك مجديا اقتصاديا.

١٥ - وتلاحظ اللجنة أيضا من الفقرة ١١ من التقرير أن قسما معنيا من المرافق في منطقة العمليات يحتاج إلى هياكل جديدة مسبقة الصنع يتم تزويدها بطريق شراء وحدات مسبقة الصنع المملوكة للوحدات خلال الفترة المشمولة في الميزانية. وفي هذا السياق، تطلب اللجنة، قبل اتخاذ أي قرار يتعلق بهذه المشتريات، إجراء دراسة للتأكد من أنها مسوغة وفعالة.

١٦ - وترد الإجراءات التي يتعين على الجمعية العامة أن تتخذها في دورتها السادسة والخمسين المتعلقة بتمويل يونيفيل في الفقرة ٥ من التقرير. وبعد الأخذ بعين الاعتبار تعليقاتها وملاحظاتها الواردة في الفقرة أعلاه، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترح الأمين العام.